

## الحد من مخاطر الكوارث في الوطن العربي: تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وتطوير الموقف العربي للإطار العالمي للحد من مخاطر الكوارث ما بعد عام 2015 ورشة عمل إقليمية (24-25 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، جامعة الدول العربية، مصر)

### خلفية عامة:

المنطقة العربية ليست بمنأى عن الكوارث، وتتعرض أجزاء مختلفة من المنطقة العربية بشكل منتظم إلى المخاطر الجيولوجية مثل الزلازل والانهيارات الأرضية، إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالطقس مثل الفيضانات والتصحر والجفاف وتدهور الأراضي والعواصف الرملية وحرائق الغابات والأعاصير وموجات الحر والصقيع. التوسع الحضري السريع والتدهور البيئي ونُدرة المياه وتغيير الديموغرافيا واتجاهات الهجرة يزيد من قابلية التضرر. كما إن المخاطر الثانوية المرتبطة بالنزوح السكاني وتفشي الأمراض والإنفلونزا الجائحة والصراعات والاضطرابات المدنية تشكل تحديات إضافية تؤدي إلى إضعاف المنطقة على نطاق أوسع من أي وقت مضى. تمثل كافة هذه العوامل تحدي للدول وتحد من إمكانياتها لتخفيف وإدارة مخاطر الكوارث.

استجابة للتوجهات المثيرة للقلق حول الكوارث وبالنظر إلى الالتزامات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قامت الدول العربية باعتماد إطار عمل هيوغو 2005-2015: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث والذي تم تطويره في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الذي عقد في كوبي، اليابان في 2005 و تم قبوله بالإجماع من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 195/60. قامت جامعة الدول العربية من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE) باتخاذ خطوات ملموسة نحو زيادة الوعي والالتزام بالحد من مخاطر الكوارث ودمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في السياسات الإقليمية للتنمية المستدامة والتكيف مع التغير المناخي ووضع آليات التنسيق وإدارة الكوارث. تم اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020 من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بالقرار رقم 345، في دورته 22 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 2010/12/20-19، وقد أقرت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته في إبريل 2011، كما تم اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث من قبل رؤساء الدول العربية في قمة بغداد في مارس/ آذار 2012.

كما تم عقد المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث في العقبة في مارس / آذار 2013 وقام بتنظيمه كلاً من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية. واستهدف المؤتمر زيادة تعزيز الإجراءات الإقليمية في الحد من مخاطر الكوارث ورصد التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو لمعالجة تحديات الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. كما أتاح المؤتمر العربي تحديد الفرص والتحديات في السياسات الحالية والآليات المؤسسية لإدارة مخاطر الكوارث وساهم المؤتمر في تعزيز الحوار العربي من أجل تطوير إطار عالمي للحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 كما كان هناك حلقات نقاش وتوصيات خاصة بإدارة مخاطر الكوارث في المناطق الحضرية. تم

الإعداد للمؤتمر بالمشاركة مع جامعة الدول العربية وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وعُقدت تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سمية بنت الحسن.

**ورشة عمل إقليمية لمناقشة الخطة الاطارية لتنفيذ الخطة العربية للحد من مخاطر الكوارث وتطوير موقف عربي بشأن الاطار العالمي للحد من مخاطر الكوارث ما بعد 2015:**

بناءً على مبادرة جامعة الدول العربية قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة وكذلك إدارة الأزمات لدى جامعة الدول العربية بتنفيذ ورشة عمل لمدة يومين 24-25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة. وكان الهدف من عقد هذه الورشة الإنتهاء من وضع الخطة الاطارية لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وتحديد ملامح الموقف العربي من قضايا الحد من مخاطر الكوارث وذلك في سياق الإعداد للإطار العالمي الجديد للحد من مخاطر الكوارث والمتوقع في 2015. وقد شارك في الورشة الإقليمية أكثر من 60 مشاركاً يمثلون الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة وبعض المنظمات الدولية.

#### الأهداف الرئيسية لورشة العمل:

1. الإنتهاء من مسودة خطة تنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث؛
2. رفع الوعي بين الجهات المعنية الرئيسية حول الثغرات المؤسسية القائمة المتعلقة بتنفيذ إطار عمل هيوغو والحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي؛
3. تحديد الوسائل الفعالة للتغلب على التحديات الراهنة التي تواجه تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث مع إيلاء اهتمام خاص لآليات الحوكمة والمسائلة المحلية.
4. تحديد القضايا الرئيسية ذات الأهمية لصناع القرار في المنطقة العربية حول جدول اعمال ما بعد 2015 وإطار العمل العالمي الجديد للحد من مخاطر الكوارث وسوف تستند هذه القضايا على نتائج المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد في العقبة في آذار 2013.

#### **حول الخطة الإطارية لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث:**

بعد اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تم إعداد مسودة للخطة الإطارية لتنفيذ الاستراتيجية بالتنسيق بين جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبمساهمة المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية ذات الصلة ونقاط اتصال الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية. كما قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتعميم مسودة الخطة الإطارية وطرحها للنقاش في الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي. هذا وقد قام المشاركون في الورشة الإقليمية بمناقشة المسودة النهائية للخطة الإطارية وأوصوا ببعض التعديلات النهائية ليتم عرض الخطة الإطارية على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لاعتمادها في اجتماعهم القادم في مايو / أيار 2014.

## حول الإطار العالمي للحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015:

أطلق مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عمليات تشاور واسعة لإشراك العديد من أصحاب المصلحة ولتقييم تصوراتهم بشأن أولويات ما بعد عام 2015. هذا وقد تم تنظيم عمليات التشاور منذ العام 2012 والتي ما زالت مستمرة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي ويمكن الإطلاع على التفاصيل من خلال هذا الرابط <http://www.preventionweb.net/posthfa/>. والهدف من هذه المشاورات هو تحديد العناصر الرئيسية التي يجب النظر فيها لترحها في إطار الحد من مخاطر الكوارث الجديد. واستناداً إلى مجموعة واسعة من خبرات المشاركين في المجالات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو، فإن هذه المشاورات توفر إسهامات جادة نحو اعتماد إطار جديد بحلول عام 2015. ومع إجراء المشاورات الآن في كل أنحاء العالم، فإن كل منها يعد جزءاً لا يتجزأ من العملية التشاورية العالمية والتي تساهم في تشكيل اتفاق جماعي يحدد أولويات الحد من مخاطر الكوارث بعد 2015.

وقد قامت الدول العربية بإجراء مشاورات بهذا الشأن على الصعيد الوطني والإقليمي بتنسيق من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. تم في المؤتمر الإقليمي العربي الأول مناقشة التصورات العربية بشأن الإطار العالمي للحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 ورفع توصيات للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والذي انعقد في جنيف في مايو / أيار 2013. وفي هذه الورشة الإقليمية والتي انعقدت في القاهرة ناقش المشاركون بشكل أكثر تفصيلاً التحديات التي تواجه الحد من مخاطر الكوارث وما يترتب عليها من توصيات يجب إدراجها في الإطار العالمي الجديد للحد من مخاطر الكوارث والذي سيتم مناقشته في المؤتمر العالمي في اليابان في مارس / آذار 2015.

## التوصيات المتعلقة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث في الوطن العربي ونتائج الحوار بشأن الإطار العالمي للحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015

### 1. آليات الحوكمة:

قام المشاركون بمناقشة آليات الحوكمة وتحدياتها في الوطن العربي من خلال استعراض نماذج حوكمة المخاطر الفعالة في الحد من مخاطر الكوارث واستعراض الممارسات الجيدة في المنطقة العربية بما يختص في آلية الحوكمة في إطار الإستجابة للكوارث والتخطيط للتنمية الحساسة للخطر. وقد أوصى المشاركون بضرورة وضع أساس مؤسسي قوي للحد من مخاطر الكوارث وتفعيل سياسات وقوانين فعالة تعالج الإحتياجات على أرض الواقع في إطار مقترحات لإعداد إطار عالمي جديد للحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015.

توصيات المنطقة العربية بما يختص بتعزيز آليات الحوكمة:

1. وضوح الصلاحيات والأدوار لتعزيز المسائلة من أجل تحديد المخاطر وتقييمها، تطوير قواعد بيانات، تمارين وبناء قدرات، وتخطيط للتنمية المستدامة.
2. ربط الأبحاث ونتائجها بعملية صنع القرار حول مخاطر الكوارث.
3. تخصيص الموارد لتنفيذ السياسات الفعالة بما يتواءم مع الإمكانيات المتاحة.
4. إشراك جميع الجهات المعنية في تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث.
5. الإعتماد على الخبرات والتجارب الجيدة في مجال الإستجابة والإنذار المبكر.

6. تطوير مؤشرات قياس قادرة على تقييم الانجازات والمخرجات وأن ترتبط بقياس الأثار المترتبة على الكوارث (الوفيات، الجرحى، الخسائر الاقتصادية ...)
7. اعتماد كودات دولية (مثل ISO) لقياس تطبيق إطار العمل أو لقياس الإنجازات في إدارة مخاطر الكوارث.
8. دمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في الاستثمارات المستقبلية وعملية التنمية.
9. تعزيز اللامركزية في القرار بما يتعلق بالحد من المخاطر والإستجابة للكوارث.
10. تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث.
11. اعتماد إطار عالمي جديد لما بعد عام 2015 يبني على نتائج إطار عمل هيوغو وإلزام جميع الدول به من خلال استراتيجيات وسياسات وطنية وموارد مخصصة لتنفيذ خطط العمل والإطر التنفيذية المنبثقة عن هذه الاستراتيجيات والسياسات.

## 2. التنسيق الوطني والمسائلة:

قام المشاركون بمناقشة آليات التنسيق الوطني والمسائلة وكيفية تعزيز التنسيق على المستوى الوطني في إطار ما يدعم تنفيذ إطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015. كما استعرض المشاركون الممارسات الجيدة في المنطقة العربية بما يختص في آليات التنسيق الوطني. وقد أوصى المشاركون بضرورة تفعيل سياسات وقوانين لضمان إشراك جميع الجهات المعنية والقطاعات المختلفة على مستوى الدولة والمجتمع المدني في الحد من مخاطر الكوارث.

توصيات المنطقة العربية بما يختص بتعزيز التنسيق الوطني والمسائلة:

1. إيجاد سجل مخاطر وطني ومحلي وإقليمي (خرائط المخاطر).
2. وضع خطة وطنية للحد من مخاطر الكوارث لكافة سيناريوهات الكوارث.
3. الاستفادة من البحث العلمي "الجامعة الدولية" وتنفيذ دورات خاصة للدول العربية حول إدارة الكوارث والتخطيط المسبق.
4. ضرورة وجود مؤسسات وطنية مسؤولة عن الحد من مخاطر الكوارث ذات قدرة على تنفيذ البرامج ولديها السلطة اللازمة لاتخاذ القرارات وتكون تبعيتها لجهة عليا كرئاسة مجلس الوزراء.
5. تحديد الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات بحيث تكون واضحة ومحددة والتركيز على أهمية الحد من مخاطر الكوارث على المستويات كافة ابتداءً من المستوى المحلي أي المجتمع وانتهاءً بالسلطات المحلية والوطنية أي متخذ القرار.
6. إشراك الشباب في الحد من مخاطر الكوارث والتركيز على عنصر التطوع.
7. استنهاض وعي المسؤولين حول موضوع الحد من مخاطر الكوارث لتشكيل أولوية لصانعي القرار ومأسسة التنسيق في مجال الحد من مخاطر الكوارث.
8. إيجاد قاعدة بيانات وطنية واحدة لضمان وجود معلومات موحد لكافة الجهات المعنية.
9. تنفيذ بيانات عملية مختلفة لكافة الجهات المعنية للتأكد من عملية التنسيق والاستجابة للكوارث على المستوى المحلي والوطني والإقليمي.
10. إيجاد منتديات محلية ووطنية للحد من مخاطر الكوارث.

11. إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث.
12. استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها في عملية التنسيق بين الجهات المعنية كنظم المعلومات الجغرافية الخ...
13. وضع إطار مركزي يعتمد اللامركزية في اتخاذ القرار على كافة المستويات ووضع برنامج عمل وتخطيط استدامي للتدخل في حالات الكوارث.
14. إيجاد صندوق عربي للدعم التقني والفني والقانوني لتنفيذ إطار عمل هيوغو.
15. التركيز على التنسيق بين الجهات المحلية مع الجهات الوطنية في الحد من مخاطر الكوارث.
16. أهمية وجود أنظمة الإنذار المبكر.

### 3. دور الحكومات المحلية والتنسيق الوطني – المحلي:

استعرض ممثلون عن محافظة جنوب سيناء وسلطة العقبة الإقتصادية الخاصة ومدينة بيروت ومدينة تفرغ زينة تجاربهم المختلفة في إدراج الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث في عمل المجالس المحلية وخطط المحافظات والمدن. حيث تطرق هذا العرض لأهمية رفع الوعي لمتخذي القرار وتخصيص موارد لإدارة الكوارث وأهمية التواصل والتنسيق المستمر مع الجهات المعنية على مستوى المدينة والمحافظة والدولة. قام المشاركون بمناقشة كيفية تمكين دور الحكومات المحلية في الحد من المخاطر وحماية استثمارات التنمية ضمن إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015.

توصيات المنطقة العربية بما يختص بتعزيز التنسيق الوطني – المحلي:

1. ضرورة إيجاد آليات تنسيق وروابط أقوى بين السلطات المحلية والوطنية في كافة القطاعات لإجراءات فعالة للحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي.
2. أهمية اللامركزية في إدارة الموارد وعملية إتخاذ القرار مرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والاستجابة لها.
3. رفع الوعي وتأمين الإلتزام السياسي القوي.
4. المشاركة والإرتباط الأقوى مع القطاع الخاص في تخطيط الاستثمار الحساس للخطر والتنمية في المدن.
5. التخطيط الاستراتيجي للحد من مخاطر الكوارث على مستوى المدينة مع تحديد واضح للأدوار، والشعرات، والموارد وآليات التنسيق مع كافة الجهات المعنية.
6. المراقبة المنتظمة للتقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي وضمان متابعة الإلتزامات كتلك التي أعلن عنها في إعلان العقبة مارس 2013، والحملة على جعل المدن مرنة وإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015.